**جواب الرفيق بشير سعدي لموقع ثروة الالكتروني على سؤالين بخصوص الاستفتاء الرئاسي**

السؤال الأول : كمسئول للمنظمة الآثورية الديمقراطية و كجزء من قوى إعلان دمشق كيف تقرؤون عملية ترشح الرئيس بشار الأسد إلى ولاية دستورية ثانية .

إن ترشح الرئيس بشار الأسد لولاية دستورية ثانية، وبعدها لولاية ثالثة أو رابعة أو أكثر هو حالة مرتبطة بطبيعة النظام الشمولي القائم في سوريا منذ تسلم حزب البعث السلطة إثر انقلاب في 8 آذار عام 1963، ومنح الدستور السوري الذي صدر عام 1973 في مادته الثامنة الحق لحزب البعث بقيادة الدولة والمجتمع دون ربطه بمرحلة زمنية معينة، أي إلى الأبد أو إلى ما شاء الله، والمادة 84 من الدستور تفترض أن يكون الرئيس بعثيا حيث تقوم القيادة القطرية بترشيحه كمرشح وحيد ويجري استفتاء شعبي عليه، وبالتالي لا بد أن يكون زعيم هذا الحزب هو المرشح الوحيد ودون منازع أو منافس، وتكون نتيجة الاستفتاء كما جرت العادة محسومة سلفا وبالنسبة المطلوبة. وهذه الحالة المؤسفة هي نفسها التي تسود في كل الأنظمة الشمولية التي يقودها " الحزب القائد" و " القائد الخالد" في كل مكان وزمان.

وما يتبين من هذا الترشح ومن كل مظاهر الاحتفالات والمسيرات المبالغ بها والتي لا تتلاءم مع طبيعة العصر، أن السياسة السابقة ستستمر وأن لا نية لدى النظام بإجراء إصلاحات سياسية، فلم يصدر عن الرئيس ولا عن أي مسئول خلال فترة الاستفتاء هذه أي وعود بذلك، ما يعني أن لا نية للإصلاح في أجندة المرحلة القادمة.

وكان الشعب السوري ينتظر من الرئيس في ولايته الدستورية الأولى إجراء إصلاحات عامة كان طرحها في خطاب القسم تحت عنوان التطوير والتحديث تضمنت اعترافا ضمنيا بالآخر، وتلقفت القوى السياسية المعارضة والمثقفين والناشطين السياسيين آنذاك تلك المؤشرات بايجابية تم التعبير عنها بحراك سياسي نشط عرف بربيع دمشق، ولكن تم وأد ذلك الربيع سريعا، ولا زال الشعب السوري ينتظر ربيعا جديدا، ولكن يبدو أن الانتظار سيطول.

أما موقف إعلان دمشق حول موضوع الاستفتاء فقد تم التعبير عنه في بيان خاص صدر عن مكتب الأمانة العامة بتاريخ 15 أيار 2007، تضمن مقاطعة قوى الإعلان لعملية الاستفتاء لاستمرار النظام بسياسته القديمة وامتناعه عن إجراء أي إصلاح سياسي .

السؤال الثاني : أنتم التنظيم الآشوري و المسيحي الأقوى على الساحة السورية ، كيف تعلقون على عدم تمكن المسيحي الآشوري من تبوء منصب الرئاسة في سوريا . و ما هي نظرتكم في مجال تصحيح هذا الخطأ المجحف بحقكم .

المادة الثالثة من الدستور السوري تنص على أن دين رئيس الدولة هو الإسلام، وبالتالي يحرم على أي مواطن غير مسلم أن يصل إلى هذا المنصب مهما امتلك من الصفات والكفاءات القيادية، وهذه المادة الدستورية تشير لوجود التمييز في سوريا، وهي تجرح شعور أي مواطن سوري غير مسلم ، وبالطبع فإنها تثير في نفس كل مسيحي سوري غبنا وشعورا بأنه مواطن درجة ثانية ، علما أن المسيحية في سوريا هي أقدم من الإسلام بسبعة قرون، كما أن نسبة المسيحيين في سوريا لا زالت عالية ربما تفوق الخمسة عشر بالمائة. والمفارقة أن هذه المادة تتناقض مع دستور حزب البعث نفسه الذي هو دستور علماني لا يفرق نظريا بين المسيحي

والمسلم، ونعلم أن مؤسس هذا الحزب هو ميشيل عفلق وهو مسيحي سوري وكان زعيما للحزب لسنوات طويلة.

والمنظمة تطرح باستمرار عبر مختلف أدبياتها بصراحة ووضوح ضرورة إلغاء المادة الثالثة من الدستور، كما تؤكد بصراحة على العلمانية كونها عنصرا أساسيا من الفكر والنظام الديمقراطي التي تناضل لتحقيقه ، وكلتا النقطتين ( العلمانية، والمادة الثالثة) للأسف تتهرب معظم القوى السياسة في سوريا من طرحها بصراحة في برامجها وأدبياتها، ومبررها أن طرحها يمكن أن يخلق حساسية لدى الأوساط الشعبية المتدينة التي تفسرها على أنها ضد الدين الإسلامي، مما يضعف ذلك شعبية هذه الأحزاب. ونعتقد أن كل القوى والأحزاب السياسية المؤمنة حقا بالديمقراطية اتخاذ مواقف جريئة بطرح العلمانية بشكل صريح وواضح في برامجها كونها جزءا لا يتجزأ من الفكر والثقافة الديمقراطية التي تتبناها، وأن تتضمن برامجها بصراحة أيضا إلغاء المادة الثالثة من الدستور التي لا تليق بالشعب السوري وتاريخه وحضارته.